الأمم المتحدة

A/60/492/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2005

Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٦ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/60/492، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسات ٣٢ و ٣٣ و ٣٤، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/60/SR.32 و 33 و 34).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/60/L.40 و A/C.2/60/L.49

٢ – في الجلسة ٣٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عرض ممثل جامايكا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون ''تنمية الموارد البشرية'' (A/C.2/60/L.40)، ونصه:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/60/492 و Add.1-3.

121205 121205 05-63391 (A)

وإذ تشير أيضا إلى الفرع المتعلق بالتنمية من نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥،

وإذ تشدد على أن تنمية الموارد البشرية تكتسي صبغة رئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة الفرص المتاحة للأشخاص، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تعترف بأن العولمة وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أَضْفيا على تحدي تنمية الموارد البشرية مزيدا من التعقيد بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه فجوة يتزايد اتساعها في مجال الاستفادة من المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تعترف أيضا بأن الحركة البشرية على الصعيد الدولي، وعلى وجه الخصوص هجرة الأيدي العاملة الماهرة والأشخاص ذوي التعليم العالي، يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على جهود البلدان النامية من أجل بناء الموارد البشرية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشدد على ضرورة إيجاد نهج عالمي وشامل لتعزيز الأثر الإيجابي لحركة الأيدي العاملة الماهرة على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية؛

٢ - **تسلم** بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - **تشدد** على أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات تيسر الاستثمار الذي يركز على بناء القدرات البشرية والهياكل الأساسية، وذلك بوسائل من جملتها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تدعو** إلى تعزيز التعاون فيما بين جميع الشركاء الإنمائيين، ومن ضمنهم مؤسسات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تنمية الموارد البشرية وفقا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ إجراءات لإدراج جوانب المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة واستفادتها من الأنشطة الإنتاجية؛

٦ - **تشجع** على الاستخدام الاستراتيجي والمبتكر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لتيسير التعليم والتدريب ونقل المعارف والتوظيف وإيجاد فرص العمل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

٧ - **تهيب** بالكيانات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية بوسائل من جملتها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛

٨ - **تهيب كذلك** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية من أجل التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وسائر الأمراض المعدية على مواردها البشرية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز على دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند الفرعي المعنون تنمية الموارد البشرية.

٣ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قررت اللجنة إرجاء البت في مشروع القرار إلى جلستها التالية.

٤ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ''تنمية الموارد البشرية'' (A/C.2/60/L.49)، قدمه المقرر،

عبد الملك الشبيبي (اليمن)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.40.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أُبلغت اللجنة أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.49 (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/C.2/60/SR.34).

٨ - وعلى إثر اعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.49، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.40 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشدد على أن تنمية الموارد البشرية تكتسي صبغة رئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة الفرص المتاحة للأشخاص، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تعترف بأن العولمة وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يضفيا على تحدي تنمية الموارد البشرية مزيدا من التعقيد بالنسبة للبلدان النامية، وتعترف أيضا بالفجوة الإنمائية الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في مجال المعارف وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبتفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها وتأثير ذلك السلبي على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ تأثير حركة ذوي المهارات العالية والشهادات الجامعية على تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وتؤكد على ضرورة توخي نهج عالمي وشامل لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير الإيجابي لحركة العمالة الماهرة على تنمية الموارد البشرية،

وإذ تشدد على أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لغرض تنمية الموارد البشرية، وعلى الحاجة إلى دعم أقوى من جانب المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشدد أيضا على أن الصحة والتعليم هما صميم تنمية الموارد البشرية، وعلى كفالة أن يتمكن الأطفال، الفتيان والفتيات، أينما كانوا، بحلول عام ٢٠١٥، من إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي ومن الوصول على قدم المساواة إلى جميع مراحل التعليم،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تسلّم** بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - **تشدد** على أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات تيسر الاستثمار الذي يركز على تنمية الهياكل الأساسية والقدرات، وذلك بوسائل من جملتها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تنوّه** بأهمية كفالة توفير الموارد الكافية للتعليم كجانب أساسي من جوانب القضاء على الفقر وتعزيز التنمية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامين، وتشجع، في هذا الصدد، الحكومات على إدارة الموارد المخصصة للتعليم بطريقة مسؤولة ودقيقة وشفافة وعلى كفالة المساءلة؛

٥ - **تدعو** إلى تعزيز التعاون فيما بين جميع الشركاء الإنمائيين، ومن ضمنهم مؤسسات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تنمية الموارد البشرية وفقا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٦ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ إجراءات لإدراج جوانب المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة واستفادتها من الأنشطة الإنتاجية؛ وتؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة مشاركة المرأة الكاملة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

---

(٢) A/60/318.

٧ - **تحث** على اعتماد نُهُج شاملة للقطاعات في ما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، تجمع بين عوامل منها، النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وسبل العيش المستدامة، وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع واحتياجات المجتمعات الأصلية المحلية، والحرية السياسية، والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة والإنصاف، وهي عوامل جميعها ضروري لتعزيز القدرات البشرية من أجل مواجهة تحديات التنمية؛

٨ - **تشجع** على الاستخدام الاستراتيجي والمبتكر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لتيسير التعليم والتدريب وتقاسم المعارف والتوظيف وإيجاد فرص العمل، وتشدد على أهمية تنفيذ التزام تونس وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات المعتمدين في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في تونس، العاصمة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ كخطوة في اتجاه معالجة هذه التحديات، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

٩ - **تهيب** بالكيانات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية بوسائل من جملتها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛

١٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية من أجل التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وسائر الأمراض المعدية على مواردها البشرية؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز على دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.